عرضة للنيران

هل المعاهدة العالمية ضد انتشار الأسلحة النووية قوية بما فيه الكفاية؟

فلادمير دوكلوه

بعد انقضاء 15 سنة في حقبة "الذرة من أجل السّلم"، اتخذت أيرلندة، في عام 1968، الخطوة التاريخية الأولى بتوقيعها على المعاهدة العالمية ضد انتشار الأسلحة النووية. ومنذ ذلك الحين، انضم إلى هذا الميثاق الدولي أكثر من 180 دولة أخرى لا تمتلك أسلحة نووية، وكان انضمام معظمها أثناء فترة الحرب الباردة. وارتأت هذه الدول أن أمنها يتحقق بعدم امتلاكها القنبلة (الذرّية) وألزمت نفسها بنزع السلاح النووي في كل مكان من العالم.

إن الالتزامات المشتركة للدول المذكورة آنفاً تجعل من المعاهدة العالمية الخاصة بعدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) الاتفاق الأعظم قبولاً في التاريخ من أجل السيطرة على الأسلحة وحجر الزاوية لأي تعاون نووي. وتستنكر البلدان التي تنضم إلى المعاهدة بطبيعة الحال استخدام الذرّة في المجال العسكري ويجب أن تقبل ضمانات الوكالة (IAEA) حول التحقق من أنشطتها النووية.

لكن المعاهدة الحالية عرضة للنيران، ويعتقد بعض النقاد أنها لم تعد موائمة لهذا العصر، ويفيدون بعدم قدرتها على منع بلدان مشاركة بالمعاهدة من الانسحاب منها بمحض إرادتها، أو يقولون بأنها لا تستطيع أن تضمن تلك الدول، التي لديها طموحات نووية أو مؤسسات لتصنيع أسلحة نووية، من أن تحترم تعهداتها ومواثيقها. كذلك لم تجتذب المعاهدة المذكورة إلى صفوف أعضائها ثلاثة بلدان رئيسة، هي: الهند وباكستان اللتان قامتا فعلاً باختبار قنابل ذرّية، وكذلك إسرائيل التي يشتبه بأنها تمتلك هذه القنابل.

ولا يتفق الجميع على أن NPT قد عفا عليها الزمن، لكن من الواضح أن هذه المعاهدة ونظامها يقاسيان إجهاداً وأن وضعها الهش يتطلب عناية عاجلة.

وتُعدّ المناقشة في هذا المجال أمراً هاماً وفي وقتها المناسب -فسيجري عرض المعاهدة على بساط البحث وإخضاعها لمراجعة عالمية في عام 2005، وقد أخذت حالياً بلدان عديدة تستعد لذلك.

والسؤال الرئيسي المطروح في الوقت الراهن هو فيما إذا كانت NPT قوية بالقدر الذي يكفي لمنع خروج الأسلحة النووية عن السيطرة في الوسط الأمني المتغيّر للعالم. وفي هذا المقال، يفحص بعناية موظف سابق متقاعد لدى الوكالة الصورة الاختبارية لقابليات المعاهدة.

الوسط المتغيّر

خلال السنتين الماضيتين، أدّت بضعة تطورات هامة إلى زيادة التأكيد على نظام عدم الانتشار، ويرتبط أولى هذه التطورات بأحداث 11 سبتمبر/أيلول، إذ أشارت هجمات القاعدة في الحادي عشر من الشهر التاسع شبح الإرهاب النووي -ليس بسبب استخدام الإرهابيين أسلحة معقّدة- بل على العكس بسبب استعدادهم المؤكّد لاستخدام العنف بدون أي قيد. ومما سبّب زيادة المخاوف تقارير -لم تثبت على الإطلاق- بأن بن لادن قد حاول امتلاك أسلحة نووية كانت لدى الاتحاد السوفيتي السابق.

وكما هو معروف جيداً، أعلنت الولايات المتحدة، فيما بعد، الحرب على الإرهاب، وبمساواتها الإرهابيين مع الأنظمة التي تأويهم أو ترعاهم، لم تستهدف سياستها مجموعات وطنية فرعية فحسب، بل طالت أيضاً دولاً تُعدّ في نظر الولايات المتحدة ذات صلة بالإرهاب. ولهذا جاءت عبارة "محور الشر" في خطاب حالة الاتحاد للرئيس بوش في يناير/كانون الثاني من عام 2002.

وبدون الخوض في مزايا سياسة الولايات المتحدة، فإن من المفيد إجراء مراجعة عامة لتطورات حصلت في البلدان الثلاثة التي سبق ذكرها -وهي: العراق، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (DPRK)، وإيران- والتي أدّت أيضاً إلى زيادة التأكيد على نظام عدم الانتشار (انظر المؤطر الوارد في الصفحة التالية).

معاهدة عدم الانتشار (NPT) عرضة للنيران

كان لأحداث "9/11" وللتطورات الإقليمية المذكورة أعلاه تأثير عميق على فكر عدم الانتشار، وبصورة خاصة، برزت في الولايات المتحدة سياسة أشد قوة وبأساً. فأخذت الاستراتيجية الوطنية للولايات المتحدة في محاربة الإرهاب، والتي أعلنت في ديسمبر/كانون الأول 2002، تركّز على أخطار أسلحة الدمار الشامل (WMD) لدى "دول معادية ومجموعات إرهابية". وبينما كان شعار "معاداة الانتشار" جزءاً من فكر الولايات المتحدة طيلة عقد من الزمان على الأقل، فقد أصبح لهذا الشعار الآن دورٌ أشد وضوحاً.

وبالنظر إلى أنه "لا يمكننا أن ننجح دوماً في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل لدى دول معادية ومجموعات إرهابية"، حسبما يذكر تقرير ديسمبر/كانون الأول، فإن "العسكرية الأمريكية والوكالات المدنية المناسبة يجب أن تمتلك المدى الكامل من القدرات العملياتية لمواجهة تهديد واستخدام دول معادية ومجموعات إرهابية لأسلحة الدمار الشامل ضد الولايات المتحدة وقواتنا العسكرية، وضد أصدقائنا وحلفائنا".

وكذلك أدّت التطورات الموصوفة أعلاه إلى وضع معاهدة عدم الانتشار عرضةً للنيران. ففي يوليو/تموز من عام 2003، انضمت مجلة نيويورك تايمز إلى حلبة النقاش: وذكرت في افتتاحيتها الرئيسية أن "الضوابط العالمية التي أدت إلى احتواء انتشار الأسلحة النووية لعدة عقود خلت أضحت الآن قيد الانهيار"؛ وقالت الافتتاحية بأن نقطة البداية "لجهد عالمي لإصلاح وترميم النسيج المتهتّك لضوابط الانتشار النووي لابد أن تتمثل في اعتراف صريح بأن معاهدة عدم الانتشار لم تعد كافية في شكلها الحاضر: فهي لا تحظر تخصيب اليورانيوم أو إعادة معالجة البلوتونيوم، وهما الطريقتان الأساسيتان لتصنيع

العراق

بدا للعيان أن الأمور تتحرك في الاتجاه السليم عندما قَبِلَ العراق بعودة المفتشين في سبتمبر/أيلول 2002 وبعد أن تبنّى مجلس الأمن القرار 1441 في نوفمبر/تشرين الثاني 2002. وبدأت رحلة الوكالة (IAEA) للإجابة على السؤال حول ما إذا تمّ إحياء أيّ برنامج للأسلحة النووية خلال الفترة ما بين 1998 و 2002، وهي الفترة التي لم تكن فيها الوكالة موجودة "على الأرض" في العراق.

هذا، وسبق لمفتشي الوكالة أن دعموا بالوثائق أن العراق – وهي عضو في NPT – قد نقضت التزامها في التسعينيات من خلال تطويرها لبرنامج نووي سرّي. ومع قدوم عام 1997، أصبح لدى الوكالة صورة شاملة وثابتة عن برنامج العراق السرّي للأسلحة النووية لفترة ما قبل عام 1991، وقامت هذه الوكالة بالإشراف على التخلص منه في مطلع التسعينيات.

ويحلول مارس/آذار 2003، عندما توقفت آخر جولات التفتيش، توصّلت الوكالة إلى استنتاج يفيد بعدم وجود أدلة على إحياء برنامج للأسلحة النووية، ولو أن بعض الأسئلة ظلّت مفتوحة دون إجابة، على أية حال، لم يمنع ذلك الاستنتاج الوكالة من شن الحرب على العراق بقيادة الولايات المتحدة.

لقد تمّت كتابة الكثير حول ما يتعلق بأسباب الحرب، لكن النقطة الوحيدة التي أرغب في الإشارة إليها هنا هي أنه أثيرت شكوك، في الفترة التي سبقت الحرب، حول فعالية جولات التفتيش التي قامت بها الوكالة. ولعل المرء يتذكر كلمات السيد باول –وزير خارجية الولايات المتحدة– التي يقول فيها: "ليس السؤال إلى متى سيستمر المفتشون يلتمسون طريقهم في الظلام، بل السؤال يكون متى يقوم صدام بإنارة الأضواء". وقد أخذ الإدراك الحسّي بأن نظام التفتيش (النووي) في العراق كان فعّالاً يُحرز الآن فقط تقدّماً بطيئاً نتيجة عدم اكتشاف إشارات "على الأرض" تدل على وجود برنامج نووي.

كوريا الشمالية

في مطلع عام 2001، كان يبدو ممكناً، الحصول على المساعدات المبيّنة ضمن امتياز عام 1994 المتفق عليه بين الولايات المتحدة و DPRK (كوريا الشمالية). وكان أحد مفاعلي الماء الخفيف قيد البناء فعلاً – كما وُعد بذلك في الاتفاق كبديل مقابل تجميد البرنامج النووي لكوريا الشمالية المزمع تنفيذه في ذلك الوقت. وفي الوقت الذي كان سيتم فيه تركيب المكوّنات النووية الرئيسة – والذي يفترض أن يحصل في عام 2005 – ستصبح كوريا الشمالية وجوباً في حالة إذعان كامل لالتزامات الضمان المنصوص عنها في NPT.

ولكن قبل الوصول إلى النقطة المذكورة آنفاً، اندلعت أزمة جديدة بعد اعتراف كوريا الشمالية بأنها بدأت برنامجاً لتخصيب اليورانيوم؛ وكان هذا، حسب رأي الولايات المتحدة، برنامجاً لأغراض التسلّح؛ وقد فجّر ذلك أزمة شملت طرد كوريا الشمالية لمفتشي الوكالة في أواخر عام 2002 واتخاذ قرار انسحابها من NPT في مطلع عام 2003.

وفي مارس/آذار من عام 2003، قام مجلس حكّام الوكالة بنقل القضية إلى مجلس الأمن؛ وقد توصّل هذا المجلس إلى استنتاج مفاده أن اتفاقية الضمانات بين الوكالة و DPRK لاتزال مُلزمة ونافذة المفعول وأن DPRK، علاوة على ذلك، تمارس حالة من عدم الإذعان لهذه الاتفاقية. ما سبق ذكره هو المشهد الذي تقبع فيه هذه القضية في الوقت الراهن.

وبغض النظر عما إذا كان المرء يتبيّن من ذلك انسحاب DPRK من معاهدة عدم الانتشار أم لا، فإن حقيقة كونها المرة الأولى التي يتخذ فيها بلدٌ ما مثل هذه الخطوة يؤكد على قابلية عطب هذه المعاهدة. إضافة لما سبق، فإن عدم الاتفاق حول كيفية الرد على هذه الحالة داخل مجلس الأمن – كما حصل في عام 1993 عندما أحال، لأول مرة، مجلس حكّام الوكالة قضية DPRK إلى مجلس الأمن – يثير الشك بإمكانية فرض إذعان بالقوة لمعاهدة عدم الانتشار. وفي الأونة الأخيرة، أدّت محادثات الأطراف الستة في بكين إلى ظهور بعض التفاؤل، لكن الواضح أن المسار الدبلوماسي لحل المشكلة لايزال طويلاً. وفي الوقت الراهن، تُعدُّ DPRK كأمر واقع، حرة في إعادة معالجة الوقود المستنفد الناجم عن مفاعلها باستطاعة 5 ميغاواط.

إيران

منذ أن قررت إيران بناء مفاعل بوشهر ومنشآت دورة الوقود في أصفهان، كان واضحاً أن لديها برنامجاً نووياً آخذاً في الاتساع. ومع ذلك، جاء كمفاجأة البوح في أغسطس/آب 2002 عن إنشاء عدة منشآت جديدة لدورة الوقود.

وقد زار محمد البرادعي، المدير العام للوكالة، أهم المنشآت تلك، وهي مصنع ضخم للتخصيب، في فبراير/شباط 2003. وخلال تلك الزيارة أقرّت السلطات الإيرانية باستيرادها بعض المواد النووية – لم يُعلن عنها إطلاقاً – في مطلع التسعينيات كذلك، قامت إيران بتقديم إيضاحات حول منشآتها النووية، بما في ذلك منشآت لتخصيب اليورانيوم وأخرى لإنتاج الماء الثقيل.

وبواسطة المنشآت المذكورة آنفاً، سيصبح لإيران دورة كاملة للوقود تحت تصرفها. وقد أحدث احتمال ما يولده كسر طوق الحصار هذا – وهو بمثابة طريق قصيرة محتملة لصنع أسلحة نووية – قلقاً بالغاً، حتى ولو أن البرنامج الحالي سيكون مسخّراً لأغراض سلمية فقط، كما أكد على ذلك القادة الإيرانيون بشكل متكرر.

والوكالة الدولية للطاقة الذرية منهمكة، حالياً، بشدة في عملية التحقق من البرنامج الإيراني وتاريخه. وكما أفاد به الدكتور البرادعي إلى مجلس حكّام الوكالة في نوفمبر/تشرين الثاني 2003، فإن قدرة الوكالة على التوصل إلى استنتاج بشأن طبيعة البرنامج النووي الإيراني ومدى صحة واستكمال الأنشطة النووية الإيرانية المعلن عنها سيعتمد كثيراً على قدرة إيران في تنفيذ كامل لاتفاقية الضمانات وللبروتوكول الإضافي الذي تعاقدت عليه مع الوكالة. وفي اللحظة التي ستدخل، بشكل قانوني، مثل هذه البروتوكولات حيّز التنفيذ، فإنها ستعطي الوكالة الحق في تلقي معلومات أكثر، وفي إجراء جولات تفتيش على مجال واسع من الأمكنة، كما سيتاح لها الاستفادة بشكل أعظم من الاعتيان البيئي.

وقود قنبلة نووية، بل تركن إلى حسن نية الحكومات. وليس لديها آلية واضحة للتنفيذ."

هذا وقد ارتفعت كذلك أصوات أخرى لمساءلة النظام التقليدي لعدم الانتشار النووي. وجاء بول براكن P. Bracken، من جامعة ييل، ليدافع بشدة عن وجهة النظر التي أقرّت فشل النظام التقليدي لعدم الانتشار. ففي ورقة ألقاها في نوفمبر/تشرين الثاني من عام 2002، أثناء الاجتماع السنوي "لوقف كارنيغي من أجل السلم العالمي Carnegie Endowment for International Peace"، يفرّق براكن بين العصرين النوويين الأول والثاني: إذ يُعرَّف الأول بأنه عصر التنافس بين السوفييت والولايات المتحدة، ويعرَّف الثاني –الذي كانت بدايته في الستينيات والسبعينيات– بأنه العصر الذي أصبح فيه الانتشار النووي متعدد الأقطاب وتعاظم فيه نظام عدم الانتشار.

إنني أعتقد أن هذا التفريق غير مفيد جداً، لكن النقطة الهامة هنا هي استنتاج براكن بأن العصر النووي الثاني يقترب من نهايته. فهو آخذ في البلى منذ أوائل التسعينيات ولكنه أصبح الآن في حالة من الضمور والضعف يتعذر فيها الإصلاح. وهنا، يشير براكن إلى العراق، و DPRK، وإلى الاختبارات النووية للهند وباكستان.

ومن وجهة نظره، يرى براكن أن تمتين السمات الأساسية لنظام NPT لن يكون مفيداً من الآن فصاعداً، وأن الأمر يتطلب اتخاذ إجراءات جذرية أشد. ويتوصل براكن إلى الاستنتاج بأن معاهدة عدم الانتشار قدّمت لنا خدمات استمرت زهاء 30 عاماً، أي لفترة أطول كثيراً مما كان متوقع لها أصلاً؛ لكنها أصبحت، من الآن فصاعداً عاجزة ولا تفي بالغرض.

أمّا ستيف ميللر S. Miller، العامل لدى مركز بلفر Belfer Center للعلوم والشؤون العالمية بجامعة هارفرد، فإنه يستنبط استنتاجات مماثلة، وفي مقال له، ظهر في مايو/أيار 2003، يُميّز سبعة تحديات لنظام عدم الانتشار يجمعها تحت عنوانين رئيسين هما: "أسس التفتّت crumbling foundations" و "هموم الأداء performance anxieties". وعلى وجه التخصيص، يورد ميللر العناوين التالية: تآكل معيار عدم الانتشار النووي، عودة التأكيد على شرعية الأسلحة النووية، فشل التحرك قدماً في نزع السلاح، أمْن المادة النووية، حدود ضمانات الوكالة، مخاوف وقوع المادة النووية بأيادٍ خاطئة، مشكلة سنّ نوايا الدولة، الدور الإلزامي لمجلس الأمن.

ويقدّم ميللر نظرة تحليلية مفيدة شاملة لنقاط الضعف في نظام معاهدة عدم الانتشار، ويستنتج بانها أعطت نقاد رقابة السلاح في واشنطن ذخراً قوياً للقول بأن معاهدة عدم الانتشار ليست ذات قيمة عظيمة. وفي هذا السياق، يقول ميللر: "يمكن قبول معاهدة عدم الانتشار كإضافة مفيدة لهذا المدخل؛ لكن الأساس المكين للاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة هو القوة العسكرية، والخيارات العسكرية الوحيدة الجانب".

تقييم مدى صحة وازدهار معاهدة عدم الانتشار (NPT)

للإجابة على السؤال فيما إذا كانت NPT آخذة بالاحتضار (ببطء أو غير ذلك) أو فيما إذا كانت تتطلب تغييراً عاجلاً، لابد لنا من أخذ عدد من العوامل بعين الاعتبار:

❶ فرض المعاهدة

يتمثّل الاعتبار الأول –بالنسبة للولايات المتحدة في أعقاب صدمة 9/11– في نمو أهمية وسائل أخرى لعدم الانتشار غير تلك التي

في ديسمبر/كانون الأول 2002، مفتشو الوكالة وهم عائدون إلى بغداد من موقع يبعد 400 كم عبر الصحراء.

تتضمنها NPT؛ إذ تحوّل الاتجاه من تركيز على عدم الانتشار إلى تركيز على مجابهة الانتشار، بمعنى التركيز على جهود للردع والدفاع ضد سيناريوهات محتملة للانتشار. هذا، ويمثل الاقتراح باعتراض التجارة ذات الصلة بالانتشار، والذي أطلقه الرئيس بوش في مايو/أيار 2003 تحت اسم "مبادرة أمن الانتشار Proliferation Security Initiative"، إحدى تلك الأدوات مثلما هي الأعمال العسكرية.

إنه لمن الأهمية بمكان أن نلاحظ أن خيار القوة العسكرية كان على الدوام جزءاً من نظام NPT أمّا حق تقرير استخدام القوة هذه فقد أعطي إلى مجلس الأمن؛ وهذا مُسطّرٌ في النظام الأساسي للوكالة وفي اتفاقات الضمان الخاصة بمعاهدة عدم الانتشار.

وبعد، ألم تبرهن حالتا العراق و DPRK أن مجلس الأمن يُشكّل جزءاً من المشكلة بدلاً من أن يكون جزءاً من الحل؟ سأجادل بأن العراق يُمثّل حالة مستقلة، وبخاصة في الطور الأخير قبل الحرب الثانية على العراق. إن الحُجَجَ التي استخدمتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وإسبانيا بشأن أسلحة الدمار الشامل والصلة بالإرهاب لم تكن مقنعة لغالبية الأعضاء في مجلس الأمن.

أما حالة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (DPRK) فهي مختلفة؛ إذ إن المخاطر أعلى في هذه الحالة، ولا يعود السبب في ذلك فقط إلى احتمال أن يكون البلد المذكور أصبح يمتلك أسلحة نووية بالفعل؛ فهنالك اختلافات هامة في وجهات النظر والمصالح بين اللاعبين الأساسيين على الحلبة – وأعني بذلك الولايات المتحدة وروسيا والصين، كدول أعضاء في مجلس الأمن، إضافة إلى اليابان وكوريا الجنوبية كدولتين خارج هذا المجلس. هذا، وإنني اعتبر حالة DPRK التحدي الأكثر إلحاحاً لعدم الانتشار لأن الخطر حقيقي ولأن هذه المشكلة كانت تتقرّح منذ زمن طويل. بيد أن المناورات الدبلوماسية المعقّدة، كتلك التي جرت في محادثات الأطراف الستة والتي تجسّدت فيها إرادة التسوية وعزم على إيجاد حل مشترك، تُعدُّ أمراً محتوماً لا سبيل إلى اجتنابه. وقلّما يبرز استخدام القوة كواحد من الخيارات.

وكما يتضح من حالة العراق، هنالك بُعْد آخر: فاستخدام القوة يترتب عليه ثمن باهظ وبخاصة عند استخدامها بدون مصادقة مجلس الأمن. ولدى النظر إليهما معاً، ستبيّن حالتا العراق و DPRK حدود استخدام القوة.

❷ بطْل الدعم قوياً لمعاهدة عدم الانتشار (NPT)

ويتمثّل العامل الثاني الذي ينبغي أخذه بعين الاعتبار في أن الدعم يظل قوياً لـ NPT؛ ويتضمّن هذا مساندة الولايات المتحدة بالرغم من حقيقة كون أن NPT لم تعد من الآن فصاعداً النجمة الوحيدة في

سماء عدم الانتشار من وجهة نظر الولايات المتحدة. ففي كلمة ألقاها جون وولف J. Wolf، رئيس وفد الولايات المتحدة إلى اجتماع عُقد مؤخراً في جنيف من أجل التحضير لمراجعة شاملة لـ NPT عام 2005، قال: "إن الكثير من المراقبين يتسرع جداً في كتابة كلمات التأبين لكل من NPT وجهودنا المشتركة: دعوني أقول بصراحة تامة أن الولايات المتحدة الأمريكية ترفض مثل هذه النظرة". وتابع وولف كلمته بمتدح السجل الرائع لمنجزات معاهدة عدم الانتشار.

❸ نظام التفتيش يزداد قوة

وثالثاً، إننا بحاجة لأن ندرك بأن نظام التفتيش التابع لمعاهدة عدم الانتشار– قد تعزز إلى حدٍّ كبير خلال العقد الأخير. وهذه حقيقة يغفلها ميللر بشكل كامل. وبالإمكان تحقيق المزيد من التقدم إذا ما وقّعت جميع الدول – وبخاصة تلك التي لديها منشآت نووية حساسة – على البروتوكول الإضافي لاتفاقيات الضمانات التي سبق لها أن أبرمتها مع الوكالة.

وخلافاً لانتقادات، كتلك التي وجهتها مجلة New York Times، لايجب على المجتمع الدولي أن يعوّل على "النيّات الحسنة للحكومات" التي تعلن بأن أنشطتها النووية مكرّسة لأغراض سلمية فقط؛ فهنالك نظام للتفتيش يستخلص الاستنتاجات بشأن الإذعان أو عدم الإذعان لبنود معاهدة عدم الانتشار.

❹ يصعبُ التغيير

يتمثل العامل الرابع في إدراك أن أي تغيير في NPT سيكون أمراً تحقيقه في غاية الصعوبة. فما أن يُخطرَ للبحث حق القيام بأنشطة نووية سلمية حتى تطرح على الطاولة كذلك أجزاء أخرى من المعاهدة، بما في ذلك التزام دول السلاح النووي بنزع سلاحها.

هذا لا يعني القول باستحالة عمل شيء في هذا المجال؛ إذ يمكن تعزيز معيار عدم الانتشار من خلال البناء على إعلان مجلس الأمن الصادر في 31 يناير/كانون الثاني من عام 1991 والذي يفيد بأن الانتشار يُمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. فلابد من تشديد أنظمة مراقبة التصدير والتي ينبغي أن تشمل أطرافاً غير موقعة على NPT. وحتى يُحافظ على مصداقية نظام التفتيش، والذي يُعدُّ بدوره ضرورياً لصون الحق الكامل في تطوير دورة سلمية للوقود النووي، فإنه لابد للبروتوكول الإضافي من أن يصبح معياراً للتثبت في المستقبل القريب. وعلى المستوى الأكثر تقنية، توجد طرائق لتعزيز مقاومة انتشار منشآت دورة الوقود. فالتعاون الدولي المتعدد الأطراف في تشغيل المنشآت النووية الحساسة يُقلل من مخاطر الانتشار. وعلى سبيل المثال، حققت عدة اتحادات مالية دولية نجاحاً مُربحاً في مجال تخصيب اليورانيوم لعدة عقود.

إبقاء NPT قمة الأولويات

وكاستنتاج ختامي، أستطيع القول بأن معاهدة عدم الانتشار لاتزال بصحة طيبة، لكنها في ذات الوقت تعاني بعض الشيء من حالة هشة. ومع اقتراب العضوية الشاملة، أثبتت المعاهدة أنها بمثابة سدٍّ فعال أمام خطط تطوير أسلحة نووية. ويُظهر السجل التاريخي أن العديد من الدول التي كانت لديها خطط لتطوير قنابل ذرّية في الستينيات والسبعينيات عادت، عاجلاً أو آجلاً، وتخلت عن خططها هذه وأصبحت أطرافاً في المعاهدة. وكذلك، يبيّن السجل المذكور أن الدول التي اجتازت العتبة النووية فعلاً، أو تلك التي لديها القدرة على ذلك، إنما كانت قد بدأت برامجها في التسلّح النووي منذ فترة طويلة.

ويُعدّ النظام المعزز للتفتيش النووي الخاص بالوكالة، والذي يجري حالياً تطبيقه في الموقع، مؤشراً مستحباً على صحة المعاهدة إنه مبني على دروس مستقاة من نقاط ضعفه التي برزت للعيان في العراق خلال التسعينيات، وقد أظهر "أسنانه القوية" في البلدان التي يُطبَّق فيها.

على أية حال، يُعدّ نظام NPT وسيبقى هشاً في كنْهه.

والحقيقة التي تُفيد بوجود طائفتين لأطراف المعاهدة، دول لديها أسلحة نووية وأخرى لا تمتلك هذه الأسلحة، ستؤدي إلى الاستمرار في خلق حالات من التوتر. والحالة الوحيدة التي يمكن من خلالها تحقيق تعزيز فعلي لنظام المعاهدة تتمثل في إحراز نجاح في مسارين: مسار نزع الأسلحة من الدول التي لديها أسلحة نووية (كخفض لعدد هذه الأسلحة، أو التوقف عن إنتاجها و حظر اختبارها)، ومسار دفع الدول التي لا تمتلك أسلحة نووية إلى الالتزام بتعهدات، أكثر حزماً وأحسن منهجاً فيما يخصّ قابلية التحقق من عدم سعيها لامتلاك هذه الأسلحة.

وكذلك، سيبقى النظام في كُنْهه، لا مستقراً بسبب التأثير التماوجي ripple effect للانتشار. وإذا كانت DPRK تعمل فعلاً على تطوير أسلحة نووية، فهذا سيكون الحالة الأولى للانتشار منذ أن بدأت به العراق وباكستان في أوائل السبعينيات. ومع إدراك مستوى الهلع الذي خيّم على سيؤول وطوكيو، فإن حالة DPRK، تُظهر ما لم تُظهره حالة أخرى من عدم الاستقرار الذي يسببه الانتشار. وبغض النظر عما إذا كان المرء يقبل الأسلوب الذي بموجبه انسحبت DPRK من معاهدة عدم الانتشار أم لا، فإن تلك الخطوة تُوضّح أيضاً، وبشكل قوي، على أنه ليس ضرورياً لطرف ما في المعاهدة أن يستمر التزامه بها إلى الأبد.

هذا وتتعامل NPT مع قضايا انتشار الأسلحة النووية، كما يُركّز نظام التفتيش فيها على المواد النووية. وفي الوقت ذاته يستمر انتشار الصواريخ بدون صدّ؛ والمثال الأكثر حداثة على هذا التوجه هو إدخال صاروخ شهاب -3 إلى القوات المسلحة الإيرانية.

إضافة لما سبق، يبدو لي أن الأساليب السهلة لنقل تقانات حساسة في عصر العولمة والاتصال الإلكتروني تُعدّ أمراً يدعو إلى قلق خطير.

للأسباب المذكورة آنفاً، يجب أن تتصدر الأجندة السياسية مسألة المزيد من تطوير النظام العالمي لوقف انتشار الأسلحة النووية. ولكن، من وجهة نظري، لاتزال معاهدة عدم الانتشار تتمتع بالحيوية والقدرة على النماء لتكون في مركز هذا النظام، حيث لا يمكن إغفالها.

شغل بيت دو كلرك (كاتب هذا المقال) وظيفة مدير مكتب العلاقات الخارجية والتنسيق السياسي التابع للوكالة (IAEA) حتى تاريخ 1 سبتمبر/أيلول 2003؛ وعاد، بعد ذلك، إلى السلك الخارجي في هولندا. ويعكس هذا المقال رأيه الشخصي.

المعاهدة الخاصة بعدم انتشار الأسلحة النووية (NPT)

مجموع عدد الأطراف 189

تعتبر غالبية الدول أن معاهدة عدم الانتشار هي حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار والقاعدة الأساسية لمتابعة نزع السلاح النووي. وكل خمس سنوات، يجتمع أطراف المعاهدة – وهم حاليا 189 دولة – لمراجعة إنجازاتها. وسيكون المؤتمر القادم لمراجعة كهذه واجب الأداء في عام 2005.

هذا، وتعهد هذه المعاهدة إلى الوكالة (IAEA) أدواراً محددة كهيئة لتفتيش الضمانات العالمية

وكقناة متعددة الأطراف لنقل التطبيقات السلمية للتقانة النووية.

(لمزيد من المعلومات حول NPT، انظر: UN web pages at disarmament 2. un. org/emd)

دول ليست لديها أسلحة نووية

أفغانستان
ألبانية
الجزائر
إمارة أندورّا*
أنغولة
أنتيغوا وباربودة*
الأرجنتين
أرمينية
أستراليا
النمسا
أزربيجان

البهاماز*
البحرين*
بنغلاديش
باربادوس*
بلاروسية
بلجيكة
بيليز
بينين
بهوتان*
بوليفية
البوسنة والهرسك
بوتسوانا
البرازيل
بورنيو دار السلام*
بلغارية
بوركينافاسو
بوروندي*
كمبودية
الكاميرون
كندا
كيب فردي*
جمهورية أفريقيا الوسطى
تشاد
تشيلي
كولومبيا
كوموروس
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جمهورية الكونغو الشعبية *
كوستاريكا
ساحل العاج
كرواتية
كوبا
قبرص
جمهورية التشك

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية*
الدنمارك
جيبوتي*
دومينيكة*
جمهورية الدومينيكان

الإكوادور
مصر
السلفادور
غينيا الاستوائية*
إريترية
استونيا
الحبشة

فيجي*
فينلندة

الغابون
غامبيا*
جورجيا
المانيا
غانة
غرينادا
غواتيمالا
غينيا بيساو*
غينيا*
غويانا*

هايتي
هولي سي
هوندوراس
هنغارية

أيسلندة
إندونيسية
جمهورية إيران الإسلامية
العراق
أيرلندة
إيطاليا

جامايكا
اليابان
الأردن

كازاخستان
كينيا
كيريباتي*
جمهورية كوريا
الكويت
كيرغيستان

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية *
لاتفية
لبنان
ليسوتو*
ليبيرية
الجماهيرية العربية الليبية
ليختنشتاين
ليتوانية
لوكسمبرغ

مدغشقر
ملاوي*
ماليزية
المالديف*
جمهورية مالي
مالطا
جزر مارشال
موريتانية
موريشيوس
المكسيك
الولايات الاتحادية المكرونيزية*
جمهورية مولدوفة
موناكو
موزامبيق
ميانمار

ناميبيا
نورو*
نيبال*
هولندة
نيوزيلندة
نيكاراغوا
النيجر
نيجيريا
النرويج

عُمان*

جمهورية بالو*
باناما
بابوا غينيا الجديدة*
باراغوي
بيرو
الفلبين
بولندة
البرتغال

قطر

رومانيا
رواندة*
سانت كيتز ونيفيز*
سانت لوسية*
سانت فنسنت والغرينادينز*
سان مارينو*
سانو تومي وبرنسيبي*
المملكة العربية السعودية
السينغال
صربيا والجبل الأسود
سيشيلز
سيراليون
سينغافورة
جمهورية السلوفاك
سلوفينيا
جزر السلومون*
الصومال
جنوب افريقية
إسبانية
سيريلانكة
السودان
سورينام*
سوازيلاند*
السويد
سويسرا
الجمهورية العربية السورية

طاجكستان
تانزانية
تايلاند
جمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقا
تيمور – ليستي
توغو*
تونغا*
ترينيداد وتوباغو*
تونس
تركيا
تركمنستان
توفالو

يوغاندة
أوكرانيا
الإمارات العربية المتحدة
أوروغوي
أوزبيكستان

فانواتو*
فنزويلا
فيتنام
ساموا الغربية*
جمهورية اليمن
زامبيا
زيمبابوي

دول تمتلك أسلحة نووية

المملكة المتحدة لبريطانية العظمى وأيرلندة الشمالية (27 نوفمبر/تشرين الثاني 1968)
الولايات المتحدة الأمريكية (5 مارس/آذار 1970)
روسيا الاتحادية (5 مارس/آذار 1970)
الصين (9 مارس/آذار 1992)
فرنسا (2 اغسطس/آب 1992)

* ليست عضواً في الوكالة الدولية للطاقة الذرية (وتايوان والصين).